معهد التخطيط القومي
دبلوم التخطيط والتنمية
٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

سياسات الاصلاح الاقتصادي والركود في مصر

" السياسة المالية والنقدية "

دراسة تم إعدادها لنيل دبلوم معهد التخطيط القومي

إعـــــداد

الباحث : نادي فوزي إبراهيم أحمد

باحث اقتصاد بوزارة التجارة الخارجية

إشـــــراف

د. / حجازي الجزار : خبير اقتصادي
معهد التخطيط القومي

٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

"..... فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض كذلك يضرب الله الأمثال".

صدق الله العظيم

الأية (رقم ١٧) سورة الرعد.

شكر وتقدير

يقدم الباحث شكره وتقديره إلي

الاستاذ الدكتور يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية

والسيد الأستاذ رئيس قطاع المؤسسات المالية

والسيد الاستاذ مدير التنظيم والإدارة

و الأستاذ عبد الرحيم محمد عبد العليم

مدير الإدارة العامة لخبراء النقد. بوزارة التجارة الخارجية

كما يقدم الباحث شكره وتقديره للإدارة العلمية بمعهد التخطيط القومي وعلى رأسهم :-

أ.د / سعد حافظ مثال للتواضع والعلم الغزير والصدر الرحب والذي تعلمت منه أكثر من العلم .

د. / حجازي الجزار الذي بذل معي جهده ووقته، وأشكره على قبول سيادته الاشراف علـــى البحـــث وعلى ما قدمه لي من النصح والارشاد والتصويب والتعليم طوال فترة البحث.

أ.د/ سهير أبو العينين مثل العطاء والعلم والذي تعلمت من سيادتها الكثير.

إهـــــداء

الى روح والدي ....

أسكنه الله فسيح جناته

رحمـه الله

الى أمي نبع الحب والحنان....

حفظها الله

الى زوجتي ....

حسنة الدنيا التي وهبها الله لي

أكرمها الله

الى أخي فتحي وأخواتي هدى وعز ومريم وصبام وثبات

اليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الفصل التمهيدي

(١) مقدمة :

أخذت مصر بسياسة الإصلاح الاقتصادى منذ عام ١٩٩١م ، وذلك بسبب الاختلالات الاقتصادية الكلية التى زادت فى نهاية السبعينات والثمانينات مثل عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات ، والدين الخارجى ، ورغبة من الحكومة المصرية لعلاج هذه الإختلالات ويشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى على جانبين جانب خاص بالطلب ويشمل على سياسة إدارة الطلب الكلى ، والجزء الأخر خاص بجانب العرض ويشمل على الجزء الخاص بالنمو الاقتصادى وزيادة الصادرات والعمل على مرونة الهيكل الانتاجى.[١]

وعلى الرغم من نجاح هذه السياسات فى علاج بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تواجه الاقتصاد القومي ، مثل عجز الموازنة العامة للدولة , وعجز ميزان المدفوعات , إلا أنها أفرزت حالة من الركود الاقتصادى يمكن ملاحظتها في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي.

(٢) مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة هذا البحث في حالة الركود الاقتصادي التي بدت مظاهرها واضحة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٢ ومن أهم مؤشرات تلك الظاهرة : انخفاض معدل النمو, فبعد ارتفاع معدل النمو من ٣,٧% فى ١٩٩١/٩٠ إلى ٥,٣ % فى ١٩٩٧/٩٦ تراجع إلى ٤% فى ١٩٩٨/٩٧ ، و بلغ ٣,٢% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ونلاحظ أيضاً ارتفاع معدل البطالة حيث بلغ ٩% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وتراجع معدل الاستثمار من ٢٠,٤% فى ١٩٩٨/٩٧ إلى ١٦,١% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١، وتراجعت قيمة التغير فى المخزون من ٧٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٥٠٠ مليون فى عام ١٩٩٦/٩٥ ، وتزايدت من ١٢٠٠ مليون فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ٤٤٤٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وهذا إلى جانب التوقعات التشاؤمية وتزايد حالات الإفلاس حيث بلغ إجمالى حالات الإفلاس خلال الفترة ٩٧ – ٢٠٠٢ ما يقرب من ٢٦٠٠ حالة.*

---

* جدول ١ , ٧ , ١٠

(٣) فرضيات الدراسة :

١-ترجع حالة الركود الاقتصادى إلى السياسة المالية والنقدية التي تم تطبيقها فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٩١ .

٢-تفسير حالة الركود الاقتصادى بسبب انخفاض السيولة بالعملة المحلية والأجنبية .

٣-تأثير عوامل أخرى على حالة الركود الاقتصادى التى تمر بها مصر خلال نفس الفترة مثل خفض الائتمان والعوامل الخارجية .....

- وفى إطار هذه الدراسة نقوم بدراسة الفرضية الأولى فقط ، تاركين الفرضية الثانية والثالثة لدراسات أخرى .

ويرجع اختيار الباحث لدراسة سياسات إدارة الطلب بسبب أن هذه الحزمة من سياسات إدارة الطلب فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى ، الذى يشرف عليه كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . قد عمقت من حالة الركود الاقتصادى نظراً للسياسات التى اتبعت من خلال كبح الطلب الكلى، والسياسات الانكماشية التى أظهرت حالة الركود الاقتصادى , هذا بالاضافة الى تأثير السياسة المالية والنقدية على جانب العرض أيضاً والتي لم تنجح في تحفيز جانب العرض.

(٤) هدف الدراسة :

التعرف على الأسباب الحقيقية وراء حالة الركود الاقتصادى وبالتركيز على السياسة المالية والنقدية وتأثيرها على تفاقم حالة الركود , والوصول إلى نتائج وتوصيات تساهم فى القضاء على حالة الركود الاقتصادى .

(٥) أهمية الدراسة :

على المستوى الاكاديمى نجد أن المكتبة العربية تتسم بندرة فى مجال تلك الدراسات ، ومن ثم تبدو أهمية دراسة هذا المجال من البحث العلمى وربطه بالدول النامية .

ومن الناحية العملية فإن الدول النامية أصبحت الآن منفتحة على العالم الخارجى (فى ظل ما يسمى بالعولمة واتفاقية الجات)، وبالتالى سرعة تأثير الظواهر العالمية على الاقتصادات المحلية .

وعلى المستوى القومى فإن مصر وما تمر به من مظاهر أزمة الركود الاقتصادي, ومن ثم تبدو أهمية هذا البحث من خلال التعرف والوصول الى السبل والطرق التى تُخرج الاقتصاد المصرى من حالة الركود وتحقيق درجة من الانتعاش الاقتصادي.

(٦) منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفى ، الذى يصف الظاهرة ويدرس أسبابها من خلال تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادى وبيان أثر هذه السياسات فى تفاقم حالة الركود فى مصر منذ بداية التسعينات حتى الآن هذا بالاضافة الى الاستعانة بالمؤشرات والنسب الاحصائية البسيطة في بيان العوامل المؤثرة في الظاهرة, وتحديد أهم السياسات المناسبة للخروج من حالة الركود والتي يعاني منها الاقتصاد المصري.

(٧) محتويات الدراسة : **سياسات الإصلاح الاقتصادي والركود في مصر .**

" السياسة المالية والنقدية "

الفصل التمهيدي :

الفصل الأول : "الركود الاقتصادي في الفكر الاقتصادي"

المبحث الأول : "الركود الاقتصادي كأحد مراحل الدورة الاقتصادية" .

١ – مفهوم الركود الاقتصادي

٢– الركود الاقتصادي كأحد مراحل الدورة الاقتصادية

المبحث الثاني : "الركود الاقتصادي في النظرية الاقتصادية "

مقدمة

الركود الاقتصادي والنظرية الكلاسيكية

كينز وتفسير الركود الاقتصادي

النقديون وتفسير الركود الاقتصادي

الكينزيون المتطرفون والجدد وتفسير الركود الاقتصادي

المدرسة النيوكلاسيكية الحديثة وتفسير الركود الاقتصادي

الفصل الثاني : "السياسة المالية والنقدية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي"

المبحث الأول : برنامج الإصلاح الاقتصادي